
الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية

زرزار العياشي(*)

أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،
جامعة سكيكدة - الجزائر.

سفيان بوعطيط

أستاذ مساعد، قسم علم النفس وعلوم التربية،
جامعة سكيكدة - الجزائر.

مقدمة

أثبتت نتائج الدراسات العلمية لدى الدول المتقدمة اقتصادياً أن ما وصلت إليه هذه الدول من تقدّم وتطوّر لم يكن نتيجة توافر السيولة المادية والخامات الطبيعية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة قيام الجامعات بتوفير القوى العاملة المؤهلة، التي تحتاج إليها مؤسسات التنمية الاقتصادية، خاصة المصانع والشركات والمؤسسات التقنية المختلفة.

وعليه، فإن جامعاتنا تحتاج إلى تخطيط وتنظيم علمي مقنن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كي تكون في مصاف جامعات الدول المتقدمة تقنياً؛ فالملاحظ حالياً، عند تصنيف الدول من حيث التقدّم التقني، أن تصنيف الجامعات في البلدان العربية يأتي في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التقانات وتطبيقها. ومن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً؛ فالجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية الجادة التي يقوم بها المتخصصون بالمجالات العلمية المختلفة.

إن رسالة الجامعات في العصر الحاضر تقوم حالياً بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب، على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة أن تتفاعل مع المجتمع للبحث في حاجاته وتوفير متطلباته.

وعلى الرغم من اقتناع الجامعات بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث أو

في المختبرات الجامعية، ودور ذلك في الابتكارات التكنولوجية، فإنه ليس هناك استراتيجية فاعلة للبحث العلمي، أو سياسة بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. والملاحظ من خلال تطور النمو الصناعي في البلدان العربية أن هذه البلدان ما تزال تستورد التقنية من الدول المتقدمة صناعياً، إضافة إلى أن الأبحاث العلمية في مجال التنمية الصناعية تتسم بالتقليد والمحاكاة، وتفتقر إلى الإبداع والابتكار، وهو ما أدى إلى عزل أنشطة الجامعة البحثية عن أنشطة القطاعات الصناعية. كما أن ضعف القدرات والبنى التحتية الداخلية في البلدان العربية يحول دون تبني الأنماط التي ابتكرتها الدول المتقدمة صناعياً، الأمر الذي يجعل البحث العلمي لا يواكب حاجات القطاعات الصناعية ومتطلباتها.

من هذه المنطلقات نبعت مشكلة الدراسة، التي تمثلت في كون معظم أبحاث الطلاب العلمية في الجامعات الجزائرية متّسماً بالتقليدية والمحاكاة، وخلواً من الإبداع والابتكار والاهتمام المباشر بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يعزل أبحاث الدراسات عن محيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقاً لهذا، يمكن طرح التساؤل الآتي: ما الإجراءات التي يتم بموجبها توجيه البحث العلمي في الجامعات الجزائرية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

تتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ما أهمية البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما سبل التخلص من هذه المعوقات؟
- ما الاستراتيجية الناجعة لتحقيق الأهداف المرجوة؟

أولاً: مفاهيم الدراسة

١ - مفهوم الجامعة

تُعرّف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معيّن، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معيّنة. وتتمثّل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى الليسانس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، التي يُمنح الطلاب بموجبها درجات علمية^(١).

وتُعرّف الجامعة أيضاً بأنها «مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو

(١) مليجان معيض الثبتي، «الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية»، المجلة التربوية (الكويت)، العدد ٥٤ (٢٠٠٠)، ص ٢١٤.

خدمته وخدمة المجتمع. حسب هذا المفهوم، تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة^(٢)، وبأنها تمثل مجتمعا علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة. وتتمثل وظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها^(٣). وفي هذا التعريف تأكيد لأهم الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعة اتجاه المجتمع، وهي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

٢ - مفهوم التغير الاجتماعي

يُعرّف التغير الاجتماعي بأنه التحول والتبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في النظم والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن^(٤). فالتغير الاجتماعي هو كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن، فيحدث تغيير في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع.

٣ - مفهوم البحث العلمي

عند النظر إلى تطور مسيرة البحث العلمي نجد أن طرق البحث العلمي عبر التاريخ لم تبدأ علمية منظمة، بل مرت بمراحل متعددة شملت مرحلة التجريب والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، التي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات، وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة، والتحليل وتفسير المعلومات والنتائج النهائية^(٥).

ويعود كثير من التقدم العلمي وتطوره إلى ما يقدمه الباحثون من جهود. وقد عرّف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى «الباحث» من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى «مشكلة البحث»، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى «منهج البحث» بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى «نتائج البحث»^(٦).

(٢) محمود أحمد شوق ومحمد مالك محمد سعيد، «تقويم جهود الجامعات الإسلامية: نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر: دراسة مقارنة»، ورقة قُدمت إلى: الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل: المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ١٤٩.

(٣) أحمد أبو ملح، «أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار»، الفكر العربي (بيروت)، العدد ٩٨ (١٩٩٩)، ص ٢١.

(٤) محمد القدس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق (عمّان: دار مجدلاوي، ١٩٩٦)، ص ١٢٢.

(٥) زويلف مهدي وأحمد الطروانة، تحسين منهجية البحث العلمي (عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر،

١٩٩٨)، ص ٢٣ - ٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

يدور معظم هذه التعريفات للبحث العلمي حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات.

٤ - مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ - مفهوم التنمية

التنمية عملية ديناميكية تتكوّن أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة، بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوّناته إلى أقصى درجة ممكنة^(٧).

ب - مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يُقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرّفها هيئة الأمم المتحدة، النمو والتغيّر اللذان تتكامل فيهما جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن جميع الإجراءات والوسائل والأساليب التي تُتخذ لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع، مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقّق الكفاية والعدل، ويحقّق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية^(٨).

ثانياً: الجامعة والبحث العلمي

الجامعة هي المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون وطلاب الدراسات العليا. وبرامج الدراسات العليا في الجامعات الجزائرية تتضمن دراسة مقررات دراسية، بالإضافة إلى إجراء الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه. فالجامعات مؤسسات علمية وثقافية تقوم بتوفير التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية، لتحقيق متطلبات التنمية.

وليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وذلك من حيث توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية^(٩).

(٧) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)،

ص ١.

(٨) زكي محمود شبانة، «دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العام

الثاني للجامعات العربية بالقاهرة الذي أقامه اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٧٣، ص ٢٧.

(٩) إدارة الدراسات والتطوير الجامعي (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٦هـ/ [١٩٩٥م])، ص ٩.

ثالثاً: الجامعة وظائفها وأدوارها

١ - وظائف الجامعة

تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب، على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي. من هذا المنطلق، فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية: تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة بالمشاركة في تقدّم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارت الفنية والإدارية العالية المستوى في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رغم تطور النمو الصناعي في البلدان العربية، فإن هذه البلدان ما تزال تستورد التقنية من الدول المتقدمة صناعياً، وإن الأبحاث العلمية العربية تتسم بالتقليد والمحاكاة، وتفتقر إلى الإبداع والابتكار.

وتتمثل الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية، والعمل على تطويرها. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر، عصر الثورة العلمية؛ إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي، يمكن أن تساهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة، فإنها تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب فيها.

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية ذات أبعاد كثيرة، وهي تقوى وتشدت في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى، وفي كلتا الحالتين تتأثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بنظم الحكم وبمختلف الفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث إن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة. كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه. والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة، والدور الذي اختاره لها رجال السياسة، والدور الذي يحتاج المجتمع إليه بالفعل.

من الواضح أن هذه الوظائف الثلاث متصلة بعضها ببعض ومترابطة ترابطاً وثيقاً، بحيث إن أي خلل في إحدى هذه الوظائف يؤثر سلباً في الوظائف الأخرى؛ فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع ليست وليدة الساعة، بل هي ثمرة تطور لفترات تاريخية، يمكن إيجازها في المراحل الخمس التالية:

- مرحلة نشوء الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات تهتم بالدراسات الفلسفية واللاهوتية فقط، وكادت أن تكون منفصلة تماماً عن المجتمع.

- مرحلة عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم، بغرض التعرف إلى أسرار الطبيعة، وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

- مرحلة الثورة الصناعية والتكنولوجية، التي ظهرت فيها مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات فيها من جامعات تُعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تُعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة، وتُعدّ مراكز للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وقطعت شوطاً بعيداً في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- مرحلة ارتباط الجامعة بالمجتمع بفعل كثير من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية، حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد. وكان على الجامعة إما أن تستجيب للحاجات وإما أن تنعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع. وبهذا، تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع.

- المرحلة الراهنة من حياة العالم، وهي تتسم بسرعة التطور والتغيير بحيث تجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أرق وأصعب لملاحظة هذا التطور^(١٠).

رابعاً: دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتمد التنمية على عوامل عديدة، من ضمنها رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع^(١١)؛ فحاجات التنمية لا تنحصر في المستلزمات المادية للمشاريع، بل تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة لهذه المشاريع، وذلك من منطلق أن مشاريع التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير حاجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة.

فالتنمية الحقيقية والفعالة لا تقتصر على جانب دون آخر؛ إذ إنها تنمية مقصودة يُعبّر عنها في أدبيات التنمية بالتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وما تتضمنه من محاور وعناصر عديدة، تشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل الكافي وإشباع الحاجات الأساسية والقدرة على العطاء والإبداع^(١٢)، أي إن تحقيق تقدّم في أي مجال من المجالات

(١٠) محمد حربي حسن، «دور الجامعة في تنمية بيئتها»، مجلة الغدادة العامة (الرياض)، العدد ٦٨ (١٩٩٠)، ص ٥٩.

(١١) مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨١)، ص ١٥٨.

(١٢) عبد العزيز الجلال، التربية والتنمية (الرياض: الدار التربوية للدراسات والاستشارات، ١٩٨٥)،

الاقتصادية والاجتماعية يعزّز فرص التقدم في بقية المجالات، ويعزّز أيضاً فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة، وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع باقي المجالات.

والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محوراً لهما؛ فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه، وتسعى إلى إتاحة التقدم له. والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدّم المجتمع^(١٣).

وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، نجد في مقابل ذلك أن خطط التنمية تؤثر في النظام الجامعي، وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة والقادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.

ويتوقف نجاح التنمية الشاملة على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من منطلق أن العنصر البشري، وما يمتلكه من طاقات خلاقية يعتبران عاملاً لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، بل هو الأساس في عملية التنمية، باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، وهذا ما أكدته دراسات عديدة أجريت في الدول المتقدمة صناعياً^(١٤).

لذا، فإن ما تقوم به الجامعات من إجراءات القبول وتوفير مختلف التخصصات للطلاب يجسد دور الجامعة في عمليات التنمية. وعليه، فإن عدم وجود ضوابط مقننة في إجراءات القبول، مبنية على متطلبات التنمية، يؤدي إلى سلبيات في مخرجات التعليم العالي.

وفي هذا السياق يذكر عبد العزيز الجلال أن الهدف من إيجاد مؤسسات التعليم العالي كان واضحاً ومقبولاً، إلا أن إطلاق الهدف من دون تقييد أفرز بعض المشاكل التي يعانيتها التعليم العالي في الدول النامية، وبالتالي ضعف دوره في تلبية متطلبات التنمية^(١٥).

خامساً: العراقيل التي تحول بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ممّا لا شك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في

(١٣) سليمان عبد الرحمن الحقيّل، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ/ [١٩٨٣م])، ص ٤٢ - ٥٢.

(١٤) الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، ص ١٥.

(١٥) الجلال، التربية والتنمية، ص ١٩١.

هذا الخصوص، الأولى يتبناها رجال التعليم، وتتلخص في: ضعف الإعلام وتقصيره في تقديم الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج الأبحاث التي تساهم الجامعات فيها أو تنظمها؛ ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية؛ ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، ولا تقتنع بفائدتها لمؤسساتهم؛ ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية.

الأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل، والدور الذي اختاره لها رجال السياسة، والدور الذي يحتاج إليه المجتمع.

أما وجهة النظر الثانية، فهي وجهة نظر رجال الأعمال في القطاع الخاص، الذين يرون معوقات وصعوبات تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في: انشغال الجامعات بالتدريس، وعدم الاهتمام بإجراء أبحاث تطبيقية تعالج مشاكل الإنتاج المحلي؛ وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشاكل الناجمة عن تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات؛ عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشاكل ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي^(١٦).

سادساً: توصيات لتفعيل التعاون بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية

بالرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعة والقطاعات الأخرى، فقد أصبح واضحاً ضرورة وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما. فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم)، وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، وهي من دون شك تصنع المهندس والطبيب والمعلم... إلخ.

والقطاعات كلها تدرك أن قطاع التعليم العالي، وخاصة الجامعات، هو الأجدر بترويج الأفكار، حيث يتم البحث عن المعرفة، وأن أية فكرة أو نظرية تولد في محيط الجامعة تستمد حياتها من مختبرات الأبحاث، ولكن التصنيع والخدمة هما اللذان يحولانها إلى حقيقة واقعية في السوق.

لكن بالرغم من هذه المدركات كلها بشأن دور الجامعة في المساهمة الفعلية في التنمية

(١٦) محمود محمد عبد الله كسناوي، في: ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية: توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، محرّم ١٤٢٢ هـ - نيسان/أبريل ٢٠٠١.

الشاملة، فإن الجامعة تواجه عراقيل ومعوقات تحول دون تحقيقها هذه المطالب.

وللتخلّص من العراقيل والمعوقات التي تواجه التعاون بين مراكز ومخابر الأبحاث الجامعية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يكون هنالك برامج إعلام واتصال هادف، لبلوغ الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي وتأثيرها في التنمية الشاملة، وهذا يتطلب وعياً وإدراكاً تاماً لكل الأطراف، خصوصاً أن القطاع الاقتصادي هو أول المنتفعين بثمار هذه المساهمة.

لا بد من تغيير العناصر الوظيفية والكلالسيكية للجامعة، وهي العناصر المتمثلة في تناول المسائل الأكاديمية فقط، وأضحّت غير مناسبة إطلاقاً لمواكبة العصرنة والتعاون المطلوب بين قطاع التعليم العالي وباقي القطاعات.

وعليه، ينبغي الحرص، كل الحرص، على أن تكون دراسات الجامعة وأبحاثها هادفة، متوافقة، خادمة لمصالح القطاعات الأخرى. وعلى إدارات الجامعة والقطاعات الأخرى أن تبدي كلّ التعاون من خلال التفاعل الفعال، وذلك من خلال إنشاء لجان مشتركة بينهما لمتابعة هذا التعاون ومراجعته وتعزيزه وتقويمه، وإعطاء هذه اللجان صلاحيات تمكّنها من تفادي الصعوبات التي تقف عائقاً في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

خاتمة

إن لأبحاث برامج الدراسات العليا في الجامعات أهمية كبيرة في دعم مسيرة التنمية الشاملة. لذا، تم التوصل إلى أن من أجل أن تساهم الجامعات في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدراسات العليا، وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.

مما لا شك فيه أن هناك عراقيل أمام تنشيط حركة البحث العلمي الجامعي، وهي مرتبطة بنواحي كثيرة، منها المالية والفنية وكذا التنظيمية. ويُعتبر ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات المختلفة من أهم العراقيل التي تواجه جانب التعاون بين الجامعة والمؤسسات بشتى توجهاتها، وتليه عواقب كثيرة، من بينها عدم ثقة المؤسسات الصناعية والخدماتية في الأبحاث الجامعية، وعدم اقتناعها بجدواها وأهميتها في تطوير الأعمال المنوطة بها، وذلك راجع إلى أن رجال الأعمال في القطاعات الصناعية مثلاً يرون أن الجامعة لا تهتم بإجراء أبحاث تطبيقية تعالج الإنتاج، هذا بالإضافة إلى عوائق ترتبط بالدعم المالي ودرجة الثقة المتبادلة □